

اختتام الدورة العادية الثالثة وعرض المنجز التشريعي والرقابي والدبلوماسي

أعلن السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب في نهاية الجلسة العامة المنعقدة يوم 29 جويلية 2025 عن اختتام الدورة العادية الثالثة من العهد النيابي لأول مجلس منتخب وفقا لدستور 25 جويلية 2022. وقدم رئيس المجلس حصيلة العمل النيابي في مستوياته التشريعية والرقابية وفي مجال الدبلوماسية البرلمانية والعمل الأكاديمي والفكري.

حصيلة عامة لنشاط المجلس

المبادرات التشريعية
المصادق عليها

24

الجلسات
العامة

64

اجتماعات
اللجان

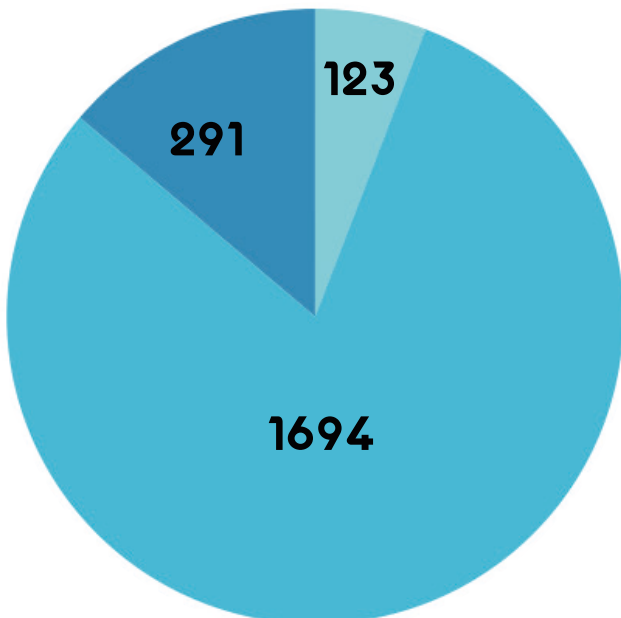
198

اجتماعات
مكتب المجلس

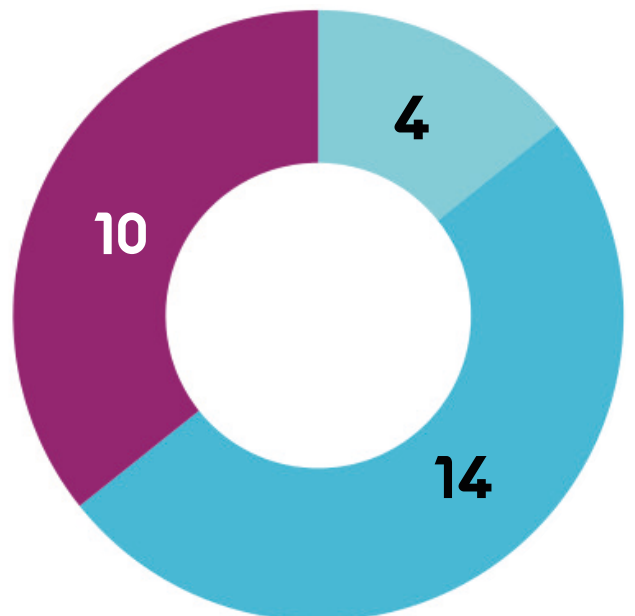
32

حصيلة العمل الرقابي

- أسئلة شفاهية
- أسئلة كتابية، تمت الإجابة على 874 منها
- تدخلات على معنى الفصل 108 من النظام الداخلي



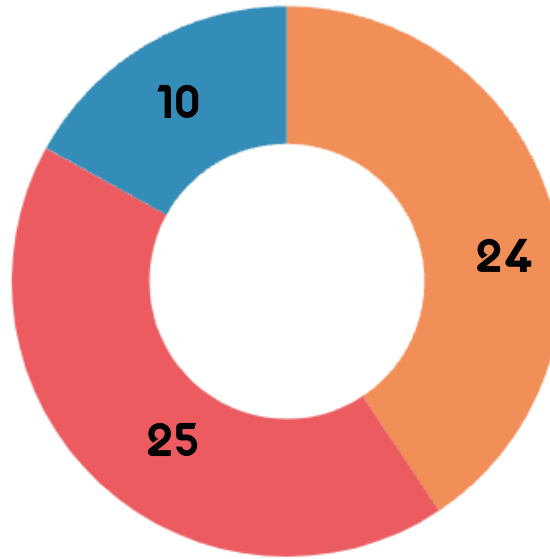
- جلسات عامة حوارية
- جلسة عامة للأسئلة الشفاهية
- زيارات ميدانية



حصيلة النشاط الدبلوماسي

عقد المجلس (21) اجتماعاً ثنائياً
أغلبها مع ممثلي دول عربية
وأوروبية وآسيوية.

شارك المجلس في (38) نشاط
متعدد الأطراف أغلبها تظاهرات
عربية وأفريقية ودولية
وأمنية.



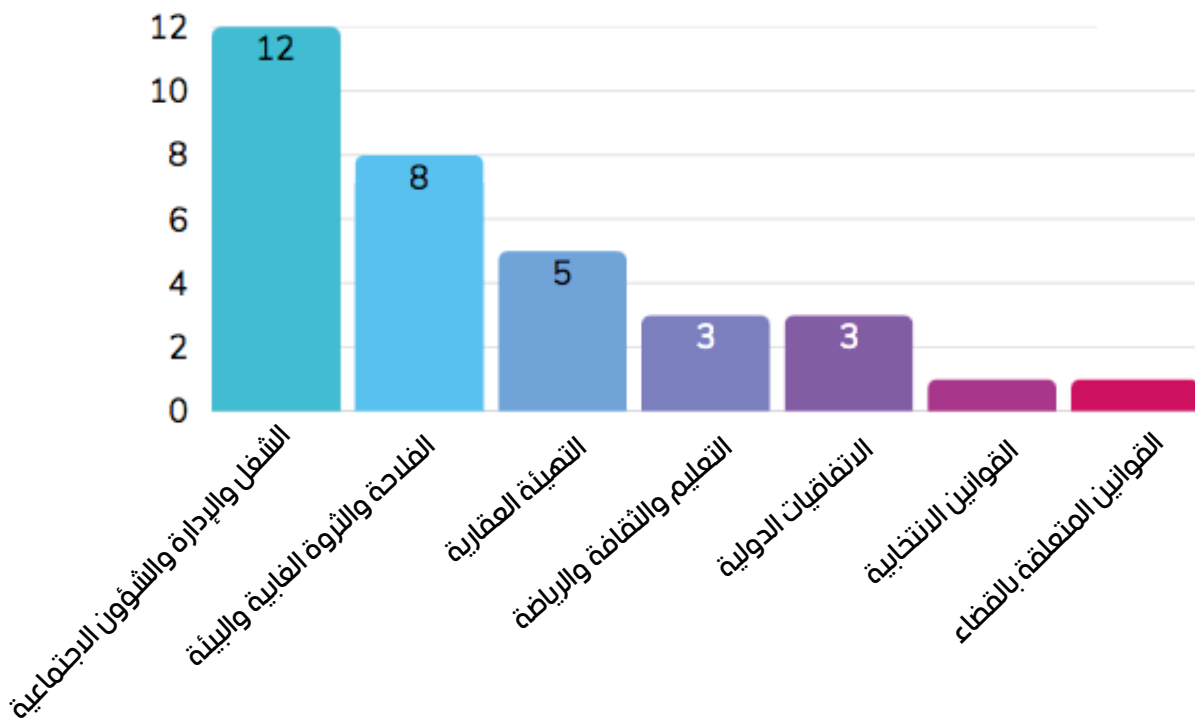
الأنشطة المنعقدة في تونس
الأنشطة المنعقدة في الخارج
الأنشطة المنعقدة عن بعد

حصيلة النشاط الفكري والأكاديمي

نظمت الأكاديمية البرلمانية طيلة الدورة العادية الثالثة 17 فعالية :

- 3 ندوات حول تقنية صياغة النص التشريعي من أجل جودة تشريعية، وحول التضخم التشريعي وتقنيات التحرير، وحول سنّ التشريع والنظام العام،
- 7 أيام حوارية برلمانية تطرقت إلى مشاريع قوانين أساسية أو مقترحات قوانين،
- 7 أيام دراسية برلمانية تمحورت حول مواضيع تهم الشأن العام على غرار الاستثمار، والاستراتيجية الوطنية للمياه.

أعمال البحوث والدراسات والإسناد حسب المجالات



نشاط اللجان

لجنة المالية والميزانية

الاستماع إلى ممثلي وزارة المالية بخصوص ثلاث مقترحات قوانين

وقد تفاعل النواب مع هذه الملاحظات، مشددين على أهمية مراجعة المقترح وتجويده، كما تطرقوا إلى عدد من الإشكاليات المرتبطة بعقود التأمين وبشركات التأمين وتحسين جودة الخدمات المسداة. الموافقة على مشروع قانون يتعلق بالاككتاب في موارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

وافقت لجنة المالية والميزانية خلال جلستها المنعقدة يوم 16 جويلية 2025 على مشروع قانون يتعلق بالترخيص للدولة في الاككتاب في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية للفترة 2025 - 2027، وذلك بعد الاستماع إلى ممثلين عن كل من وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

وقد أبرز ممثلو الوزارتين أهمية الصندوق في دعم مشاريع التنمية الفلاحية والريفية الموجهة للفئات الهشة، مؤكدين أن الاككتاب يهدف إلى تعزيز فرص الحصول على هبات وقروض ميسرة. وقد أثار النواب خلال النقاش تساؤلات حول جدوى التنفيذ ومعايير اختيار المشاريع، فيما قدمت الوزارتان توضيحات بخصوص الحوكمة، نسب الفائدة، وآليات التقييم، ليتم في النهاية المصادقة على المشروع بالإجماع.

استمعت لجنة المالية والميزانية يوم الأربعاء 16 جويلية 2025 إلى ممثلين عن وزارة المالية بخصوص ثلاث مقترحات قوانين تتعلق بتسوية مخالفات الصرف، وتسوية الديون الفلاحية المتعثرة، وإتمام مجلة التأمين. فيما يخص مقترح تسوية مخالفات الصرف، أوضح ممثلو الوزارة أنه يتضمن إجراءات ظرفية وتشريعية، مع الإشارة إلى ارتباطه بمراجعة مجلة الصرف الجارية حاليًا. وأثاروا مخاوف تتعلق بتأثير المقترح على قيمة الدينار والمخزون من العملة الأجنبية، وصعوبات في تحديد الفئات المعنية بالتسوية، مما يستدعي توخي الحذر. وقد دعا النواب إلى التسريع في إصلاح المنظومة الصرفية، مؤكدين ضرورة المواءمة مع المتغيرات الاقتصادية والالتزامات الدولية. ورد ممثلو الوزارة بالتأكيد على وجود إرادة حقيقية للإصلاح، مشيرين إلى أهمية إصدار مجلة صرف جديدة.

فيما يتعلق بمقترح تسوية الديون الفلاحية، بين ممثلو الوزارة أن عديد الإجراءات اتخذت سابقًا، مشددين على ضرورة تحديد الفئات المستفيدة بدقة، خاصة أن المقترح له انعكاسات على ميزانية الدولة. وقد أكد النواب دعمهم للفلاحين وأهمية التوصل إلى حلول عملية لتحسين أوضاعهم.

أما بخصوص مقترح إتمام مجلة التأمين، فقد اعتبرت رئيسة الهيئة العامة للتأمين أن بعض الإشكاليات قد عولجت ضمن قانون المالية لسنة 2025، وأشارت إلى وجود مخالفات قانونية ودستورية في الصيغة الحالية. كما نبّهت إلى مخاطر على التوازنات المالية للصندوق في غياب موارد إضافية.

لجنة التخطيط الاستراتيجي تصادق على مقترح قانون يتعلق بانتداب خريجي التعليم العالي

ممن طالت بطالتهم وتواصل نشاطها التشريعي

صادقت اللجنة يوم 22 جويلية 2025 على مقترح القانون المنعلق بأحكام استثنائية لانتداب خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم بالقطاع العام والوظيفة العمومية.

وكانت قد عقدت يوم 18 جويلية 2025، جلسة صادقت خلالها على فصول مقترح القانون فصلًا فصلًا، وذلك بعد مناقشة

مستفيضة شملت مقترحات تعديل تتعلق بشروط الترشح وإعادة صياغة بعض الفصول. وقد نوّه ممثلو جهة المبادرة بجدية اللجنة وحرصها على استكمال النظر في هذا النص التشريعي، الذي يندرج في إطار تجسيد التوجّه نحو إرساء مقوّمات الدولة الاجتماعية العادلة، والاستجابة لانتظارات فئة من الشباب الذين عانوا من بطالة طويلة الأمد.

كما صادقت اللجنة على تقريرها حول إبداء الرأي في مقترح القانون المتعلق بتنظيم التصرف في الأراضي الدولية الفلاحية، المتعمدة به أصلاً لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري، وذلك بإجماع الأعضاء.

وفي ختام أشغالها، قررت اللجنة مواصلة النظر في مقترح القانون المتعلق بتنقيح القانون عدد 12 لسنة 2015 المتعلق بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة، مع برمجة جلسة استماع لاحقة إلى ممثلي جهة المبادرة في الغرض.

لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة تناقش أفاق تحسين منظومة الخبز ومشروع خبز الألياف

استمعت اللجنة يوم 17 جويلية 2025 إلى ممثلين عن وزارات التجارة وتنمية الصادرات، والفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، والصحة حول مشروع خبز الألياف ومنظومة الخبز المدعّم.

ممثلو وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري:

التأكيد على أن المشروع يهدف إلى رفع نسبة استخراج الفارينة وتعزيز قيمتها الغذائية، بما يسهم في الوقاية من الأمراض غير السارية.

التوضيح بأنّ العمل جارٍ على تعديل النصوص الترتيبية المعنية.

ممثلو وزارة التجارة وتنمية الصادرات:

الإشارة إلى الارتفاع المقلق في استهلاك الخبز (6.9 مليون قنطار سنوياً)، والدعوة إلى خطة اتصالية مرحلية لإنجاح المشروع.

ممثلو وزارة الصحة:

التشديد على ضرورة الإسراع بتنفيذ الإصلاحات حفاظاً على الصحة العامة.

أعضاء اللجنة:

عبروا عن دعمهم للمشروع، داعين إلى ترشيد نفقات صندوق التعويض، وتكريس العدالة في توزيع المخازن، ومقاومة

استعمال الخبز كعلف. كما طالبوا بإطلاق حملات توعوية حول فوائد خبز الألياف. كما قرّرت اللجنة توجيه مراسلة إلى الحكومة للإسراع بإصدار القرار الوزاري المتعلق برفع نسبة استخراج الفارينة وتحسين جودة الخبز المدعّم.

لجنة السياحة والثقافة والخدمات والصناعات التقليدية تستمع إلى وزير السياحة حول مشاغل القطاع

استمعت اللجنة يوم 16 جويلية 2025 إلى وزير السياحة، الذي قدّم عرضاً حول واقع القطاع السياحي والصناعات التقليدية، مؤكداً دورهما في دعم الاقتصاد وخلق مواطن الشغل. واستعرض الاستراتيجية الجديدة للوزارة التي تشمل تطوير السياحة الداخلية، إحداث مدن سياحية، إعادة هيكلة الموانئ، وإلغاء التراخيص لتعويضها بكراسات شروط. مع التركيز على الترويج



الرقمي والسياحة البديلة. كما تطرّق إلى الإشكاليات العقارية والمالية واللاجستية التي تعيق تطور القطاع، وضعف الشراكة مع القطاع الخاص ومحدودية التمويل. وشدّد على أهمية دعم الصناعات التقليدية وتحسين الجودة والابتكار.

من جهتهم، دعا النواب إلى مراجعة منظومة التسعير، وتحسين البنية التحتية، وتعزيز الترويج للوجهة التونسية، وتطوير السياحة الداخلية عبر الاستثمار في المناطق الداخلية والجزر والموانئ الترفيهية.

لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة تناقش مقترحي قانونين

عقدت اللجنة يوم 17 جويلية 2025 جلسة استماع إلى ممثلي جهتي المبادرة حول مقترحي القانونين عدد 57 / 2025 المتعلق بالهيكل الرياضية وعدد 76 / 2025 المتعلق بإحداث خطة "مدرس مادة التربية على وسائل الإعلام والاتصال".

حول مقترح قانون الهيكل الرياضية

أكد ممثلو جهة المبادرة أن النص يهدف إلى تحديث المنظومة الرياضية وملاءمتها مع المعايير الدولية، وترسيخ الحوكمة والشفافية، وتطوير سبل تمويل النوادي، وإنشاء محكمة للزاعات الرياضية. ودعا أعضاء اللجنة إلى التعجيل بالمصادقة عليه، مع المطالبة بتعزيز حضور النساء وذوي الإعاقة في الرياضة، وتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص، وإتاحة فرص لخريجي معاهد الرياضة.

حول مقترح تدريس مادة التربية على وسائل الإعلام والاتصال

بيّن ممثلو جهة المبادرة أن المقترح يهدف إلى تنمية الوعي النقدي لدى التلاميذ تجاه المحتوى الرقمي، وتمكين خريجي معهد الصحافة من فرص شغل جديدة داخل المؤسسات التربوية. ثمن النواب المبادرة، معتبرينها متماشية مع التحولات الرقمية، ومشجعين على ضرورة التكوين البيداغوجي لخريجي معهد الصحافة

وعلموا الأخبار قبل مباشرتهم لتدريس مادة التربية على وسائل الإعلام والاتصال، وضمان حيادهم المهني.

لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح تستمع إلى ممثلي وزارة الداخلية حول مقترح قانون

يتعلق بالتعويض عن الأضرار المهنية للأمنيين

استمعت اللجنة يوم 18 جويلية 2025 إلى ممثلي وزارة الداخلية حول مقترح القانون عدد 042/2025 المتعلق بتنقيح القانون عدد 50 لسنة 2013، المتعلق بضبط نظام خاص للتعويض عن الأضرار الناتجة لأعوان قوات الأمن الداخلي عن حوادث الشغل والأمراض المهنية. وأكد النواب دعمهم للمؤسسة الأمنية وإكبار تضحيات منتسبيها، مشجعين على أهمية تدعيم المكاسب الاجتماعية والصحية والقانونية للأمنيين، ومعتبرين أن مقترح القانون يندرج ضمن هذا التوجّه، خاصة من خلال توحيد معايير التعويض وتحقيق العدالة بين مختلف المنتسبين.

وقدّم ممثلو الوزارة عرضاً شاملاً تضمّن الإطار القانوني المعتمد، والتطور الذي شهده نظام التعويض، إضافة إلى جملة من المقترحات والملاحظات بخصوص التنقيح المقترح. كما استعرضوا إحصائيات تتعلق بملفات الأعوان المباشرين والمتقاعدين والمتوفين نتيجة حوادث الشغل أو الأمراض المهنية.

وفي ختام الجلسة، تقرّر مواصلة النظر في المقترح على ضوء النقاشات والملاحظات الكتابية التي سترد على اللجنة من الوظيفة التنفيذية.



الدبلوماسية البرلمانية

استقبال نائب رئيس مجلس نواب الشعب لنائب رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية الفرنسية التونسية بالمجلس الوطني الفرنسي

استقبل السيد الأنور المرزوقي نائب رئيس مجلس نواب الشعب يوم 28 جويلية 2025 السيد Emma-nuel Blairy، نائب رئيس مجموعة الصداقة البرلمانية فرنسا-تونس بالمجلس الوطني الفرنسي. وكانت المحادثة مناسبة لتبادل وجهات النظر بخصوص العلاقات التونسية الفرنسية الممتازة وما تشهده من تطور متواصل على جميع الأصعدة، والأهمية التي تكتسيها العلاقات بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني الفرنسي وضرورة العمل المشترك من أجل مزيد دفعها.

مشاركة مجلس نواب الشعب في الدورة العادية الأولى للبرلمان الإفريقي

شارك مجلس نواب الشعب في الدورة العادية الأولى لسنة 2025 للبرلمان الإفريقي التي انعقدت من 21 جويلية إلى غرة أوت 2025 بميدراوند (جنوب إفريقيا)، تحت شعار "العدالة للأفارقة والأشخاص من أصول إفريقية من خلال التعويضات"، بوفد يتألف من السيدة عواطف الشنيتي والسادة يسري البواب وأيمن بن صالح ولطفي الهمامي.

وقد شارك أعضاء الوفد في جميع اجتماعات هيكل البرلمان الإفريقي التي انعقدت خلال الدورة على غرار مجموعة شمال إفريقيا، واللجان القارة، وشبكة النساء البرلمانيات، وشبكة البرلمانيين الشباب، إضافة إلى الجلسات العامة. وقدم أعضاء الوفد مداخلات تبرز توجهات الدولة التونسية في هذه المجالات. وكانت لهم لقاءات ثنائية لتعزيز روابط الأخوة والصداقة مع ممثلي عديد الدول الإفريقية.

لقاء مجموعة التعاون البرلماني مع بلدان القارة الأمريكية مع ممثلي وزارة الشؤون الخارجية

عقدت مجموعة التعاون البرلماني مع بلدان القارة الأمريكية يوم 16 جويلية 2025 جلسة عمل مع ممثلي وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، خصّصت لتعزيز التنسيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في مجال العلاقات مع هذه البلدان. وأكدت السيدة سوسن المبروك، نائب رئيس المجلس، على أهمية العمل التكاملي لمساندة الدبلوماسية البرلمانية للسياسة الرسمية.

من جهتهم، شدّد ممثلو الوزارة على أن السياسة الخارجية تضبط من قبل رئيس الجمهورية، وترتكز على احترام السيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ومساندة القضايا العادلة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية. وتم التأكيد على الطابع الاستراتيجي للعلاقات التونسية الأمريكية، ودورها في دعم التبادل التجاري. كما تمّت الإشارة إلى استمرار التعاون الأكاديمي رغم تراجع المنح الأمريكية، بفضل الجهود المبذولة لإعادة إدماج تونس في عدد من البرامج التكوينية.

كما تطرّق اللقاء إلى أهمية التعاون مع كندا في مجالات عدة، إضافة إلى السعي نحو توسيع الحضور التونسي الاقتصادي والثقافي بكندا، خاصة من خلال دعم الفعاليات وتوقيع مذكرات تفاهم جديدة. كما ناقش الحضور علاقات تونس بدول أمريكا اللاتينية، لا سيما البرازيل والأرجنتين، وتمّ التشديد على ضرورة استعادة نسق تصدير الفسفاط نحو البرازيل. وتناول النقاش مجالات التعاون مع فنزويلا وكوبا في الصحة والصيدلة، مع تطلّع لتوسيعه إلى الرياضة والتعليم.

ودعا النواب إلى تنويع الشراكات الدولية والانفتاح على فضاءات جديدة، مشددين على أهمية استعادة إنتاج الفسفاط لما له من أثر استراتيجي.

الجلسات العامة

29 جويلية 2025

توجيه 10 أسئلة شفاهية إلى وزيرة الشؤون الثقافية.

24 جويلية 2025

المصادقة على مقترحي القانونين عدد 15 و 28/2023 المتعلقين بتنقيح الفصل 96 وبعض أحكام من المجلة الجزائية بـ 92 نعم و 07 احتفاظ و 06 رفض.

23 جويلية 2025

المصادقة على مشروع القانون المتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 12 مارس 2025 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمتعلقة باتفاقية المراجعة المبرمة بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز والمؤسسة المذكورة

22 جويلية 2025

المصادقة على مشروع القانون المتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 20 نوفمبر 2024 بين الجمهورية التونسية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية للمساهمة في تمويل مشروع تجديد وتطوير خطوط السكة الحديدية لنقل الفسفاط (عدد 02/2025) بـ 69 نعم و 17 احتفاظ و 12 رفض.

21 جويلية 2025

المصادقة على مشروع قانون يتعلق بخلق ميزانية الدولة لسنة 2021 (عدد 75/2024) بـ 64 نعم و 07 احتفاظ و 08 رفض.

